واقع الحكم الراشد في الجزائر
REALITY OF GOVERNANCE IN ALGERIA

د .طكوش صبرينة*
د .كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3
takouche.sabrina@gmail.com

د .فاضل صباح
د. كلية علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر 3
sabah.rouaski@gmail.com

تاريخ الوصول	تاريخ القبول	تاريخ النشر
23-09-2018	12-12-2018	15-12-2018

الملخص:
تهدف الدراسة إلى تشخيص واقع الحكم الراشد أو ما يعرف بالحوكمة الرشيدة في الجزائر ، حيث استندنا في ذلك على مجموعة من التقارير الدولية سواء تلك الصادرة من تقرير منظمة الشفافية الدولية ، تقرير التنمية الإنسانية العربية، تقرير مؤسسة البنك الدولي و تقرير المنظمة الإفريقية للحوكمة ناهيك عن تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، و ذلك طيلة الفترة الممتدة من 2007 إلى غاية 2015، حيث تمت الاستعانة بهذه التقارير لتحليل واقع تطبيق الحكم الرشيد في الجزائر.
و خلصت الدراسة إن تطبيق الحكم الراشد في الجزائر يعد تطبيقا جزئيا، كون إن مبادئه تجلت في بعض القطاعات دون غيرها، في حين إن بعض المبادئ الأخرى لازالت لم تطبق بعد ، بل تحتاج إلى وقت و إجراءات لتفعيل تطبيق الحكم الراشد و مبادئه في كافة المجالات.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد ، مبادئ الحكم الراشد، مؤشرات الحكم الراشد.

Abstract:
This study aims to diagnosis the reality of Governance in Algeria, for this we decided to analyze the situation of Governance in Algerian Sector by adapted the some international reports like as Transparency International report, Arab

*المؤلف المراسل

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

human reports, international world bank, African Governance reports and others international reports, during the period 2007-2015, and we used this reports to determine the application of Governance in Algeria.
Study revealed that application of Governance in Algeria was relatively, and her principle showed in some sectors, but in general the other principles didn't applied and they need some procedures to activate the application of good governance and its principles in all sectors.
Keywords: Good Governance, The principles of good Governance.

1-المقدمة:

يعد مفهوم الحكم الراشد من بين المفاهيم الحديثة نسبيا، التي برزت بصورة واضحة على الساحة السياسية مع بداية عقد الثمانينات من القرن المنصرم مع أن جذوره الفلسفية تعود إلى أبعد من ذلك بكثير مما جعل منه آلية تساهم في ترشيد الدولة وفقا لصيغ ومبادئ ديمقراطية، والتي تتركز بدورها على المساءلة ، دولة القانون و نبذ التهميش السياسي ، وهو ما تسعى إليه الحكومة الجزائرية عبر عدة طرق حضارية.

يعتبر الحكم الراشد أداة فعالة و جيدة لتسيير الدولة إذا طبقت قيمه و مبادئه بشكل صحيح، فهو يعتمد بالأساس على الديمقراطية ، الشفافية العدالة المساواة ، تطبيق القانون و تفعيل دور المجتمع المدني لخلق لغة الحوار بين المواطن و الدولة، و ذلك من أجل إيجاد حلول سلمية و فعالة تخدم كل من الفرد و الحكومة على حد سواء، و تتجه الجزائر نحو تطبيق مبادئ الحكم الراشد الموضوعة من طرف البرنامج الاممي للأمم المتحدة للتنمية و غيرها من المنظمات الدولية الأخرى من خلال تفعيل سياسات الحكم الراشد في جميع المجلات و القطاعات على حد سواء.

الإشكالية:

تسعى الجزائر في السنوات الأخيرة إلى تطبيق مبادئ الحكم الراشد، حيث قامت بإنشاء عدة مؤسسات و هياكل سياسية، اجتماعية و اقتصادية كمحاولة منها لتحقيق نوعا من الديمقراطية و الشفافية اللتان تعدان من ابرز مبادئ الحوكمة، حيث تعتبر مبادئها مؤشرا رئيسيا للحكم على مدى ديمقراطية الدول و شفافيتها. و في هذا الإطار يندرج موضوعنا حول الحكم الراشد في لجزائر بغية معرفة مدى تطبيق و مدى التزام الدولة الجزائرية بها طيلة السنوات الماضية. و على ضوء ما تقدم تبرز معال و اشكاليتنا الرئيسية على النحو التالي:

ما مدى التزام الدولة الجزائرية بمبادئ الحكم الراشد ؟

-أهمية البحث: تهدف دراستنا إلى مدى تطبيق معايير و مبادئ الحكم الراشد في الجزائر على ضوء الدراسات و التقارير الدولية الخاصة بالحوكمة.

-أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا إلى التطرق إلى ابرز المؤشرات الدولية الدالة على الحكم الراشد أي (مبادئ الحوكمة)، كما نهدف إلى تحديد مظاهر الحكم الراشد في الجزائر و تشخيص مدى تحقيق و التزام الجزائر و مؤسساتها لكل من مؤشر سيادة القانون، الشفافية، المساءلة، مؤشر حقوق الإنسان و غيرها من المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية الأخرى التي تعبر عن مدى تطبيقها طيلة السنوات الماضية لتحديد الاختلالات و معالجتها مستقبلا .

-مخطط الدراسة:

وقد تقسيم هذه الدراسة إلى محوريين رئيسين على النحو التالي:

المحور الأول: الإطار المفاهمي للحكم الراشد.

المحور الثاني: تحليل مدى نجاعة الحكم الراشد في الجزائر على ضوء المؤشرات الدولية.

-المنهجية المتبعة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على منهجين رئيسيين و هما المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الظاهرة المدروسة و تحليل واقعها (الحكم الراشد في الجزائر)، كما استخدمنا أيضا منهج دراسة الحالة، الذي يعد داعما للمنهج الوصفي في تحليل مدى نجاعة مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر و ذلك حسب المؤشرات الدولية.

-الدراسات السابقة:

1.ابرادشة فريد، **الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد و التعددية الحزبية**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر 3، جوان 2014.

تطرق الباحث إلى الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد و التعددية الحزبية، حيث استعرض الباحث في موضوعه أهم لمفاهيم الرئيسية الخاصة بالحكم الراشد، معاييره، مؤشراته، مبادئه، مكوناته، أهميته و مختلف الاستراتيجيات المحددة لملامحه، باعتباره احد أهم الوسائل لتحقيق التنمية و القضاء على الفساد بكل أنواعه، كما قام الباحث بتحليل الواقع الجزائري تحليلا متكاملا من خلال التطرق إلى الواقع السياسي و الإداري ثم الاقتصادي و بعدها الاجتماعي و الثقافي، دون الإخلال بالواقعين الديني و الأمني.و خلصت الدراسة إن نظامها السياسي و مختلف الأحزاب المعارضة و منظمات المجتمع المدني و قطاعها الخاص، لا تزال تفتقد الى العديد من مقومات الحكم الراشد، ناهيك عن

غياب كل مقومات التنسيق و المشاركة و الشراكة المفترضة بين كل الفواعل لإسقاط المفاهيم الخاصة بالحكم الراشد على ارض الواقع.

2.مايغا بوكاري، **إشكالية الحكم الرشيد في المسار الديمقراطي لبوركينافاسو 1990-2002**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 2003/2002.

تطرق الباحث إلى الحكم الرشيد في المسار الديمقراطي لبوركينافاسو 1990-2002، حيث حاول تحليل نمط الحكم الرشيد المطبق في بوركينافاسو لمعرفة مدى قدرته على المساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي ،الاجتماعي و الاقتصادي، و لم يهتم بدراسة النظام السياسي البوركينابي من حيث مؤسساته بقدر ما اهتم بدراسة أنماط و كيفيات عمل المؤسسات الفاعلة في البلد البوركينابي، أي هدف إلى دراسة النظام السياسي من حيث ديناميته و كيفيات و طرق تعامله مع محيطه الداخلي.

و توصل الباحث ان إشكالية الحكم الرشيد في بوركينا فاسو إذن، هي قضية فردية قبل أن تكون جماعية ومؤسساتية.

3. خلاف وليد، **دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة ، 2010/2009.

تطرق الباحث إلى دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، حيث حاول إبراز توضيح الابعاد النظرية الخاصة بمفهوم الحكم الراشد و الحكم اراشد في الإدارة المحلية أو ما يسمى حاليا بالجماعات الإقليمية، كما حاول التعرف على مدى تطبيق الدولة الجزائرية لنظام الحكم الراشد و الأخذ بالمعايير الدولية.و خلصت الدراسة ان إشكالية الدولة الجزائرية حسب الباحث تكمن في غياب فعلية الممارسات الواقعية للحكم فما زالت الدولة بعيدة عن الرشادة في التسيير للموارد والإمكانيات الاقتصادية، وهذا ما أدى إلى عدم تحقيق التنمية الاقتصادية المستديمة، وهو ما جعل الدولة الجزائرية بحاجة إلى التزام علني بتعزيز الشفافية والتنافسية في إدارة الشؤون العامة.

2- الإطار المفاهمي للحكم الراشد:

في هذا المحور سنتناول كل من مفهوم الحكم الراشد، و مبادئه، و كذا أبعاده في الجزائر، إلى جانب التعريف بمؤشرات الدولية التي يقوم عليها الحكم الراشد عالميا.

2-1- تعريف الحكم الراشد:

يعرف المشرع الجزائري الحكم الراشد في القانون رقم 06/06 الصادر سنة 2006، و المتضمن القانون التوجيهي للمدينة في المادة 2 من الفصل المتعلق بالمبادئ العامة للسياسة المدنية " على أنه المنهج أو الآلية التي بموجبها تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن، و تعمل لتحقيق المصلحة العامة في إطار الشفافية"(القانون رقم 06/06، 2006، ص 03) .[1]

أما البنك العالمي فعرف الحكم الرشيد على أنه "الطريقة التي تمارس بها الحكم في تسيير و إدارة اقتصاد بلد ما و الموارد الاقتصادية (World Bank, 1992, P03).[2]

أما عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD):فعرف الحكم الراشد على أنه" الطريقة التي تستعملها السلطة السياسية و الاقتصادية و الإدارية في تسيير و إدارة شؤون البلد على كافة المستويات، و تتضمن كذلك الميكانيزمات و المؤسسات التي من خلالها يقوم المواطنون بتحديد مصالحهم وممارسة حقوقهم الشرعية و تأدية واجباتهم(PNUD, 2000, P02) .[3] أما تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 فعرف الحكم الراشد على أنه " الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة و كوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع و بتقديم المواطنين و بتحسين نوعية حياتهم و رفاهيتهم و برضاهم عبر مشاركتهم و دعمهم.

كما يعرف الحكم الراشد على أنه بمثابة " الإدارة الجيدة لجميع المؤسسات في الدولة من خلال سياسات و آليات و ممارسات تقوم على الشفافية و المساءلة ، و سيادة القانون، و مكافحة الفساد، و تسعى لتحقيق العدالة، و عدم التمييز بين المواطنين و الاستجابة لاحتياجاتهم و تتحرى الكفاءة للوصول بالسياسات و لخدمات لأعلى مستوى من الفعالية و الجودة التي ترضي المواطنين.

2-2- أهم مبادئ الحكم الراشد حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة:

من أهم مبادئ الحكم الراشد الذي نص عليها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة نجد:

الشفافية: (Transparency) و نعني بها سهولة الحصول على المعلومات، و الانفتاح في العلاقة بين الحكومة و المواطنين.

المساءلة:(**Accountability**) تحمل الالتزامات و تبعات المسؤوليات، و إيجاد جهات و سبل متعددة و فعالة للرقابة و المساءلة.

سيادة القانون: خضوع جميع المواطنين و المؤسسات في الدولة للقانون.

مكافحة الفساد: اتخاذ الخطوات و الإجراءات الآزمة للوقاية من مظاهر الفساد المختلفة كالرشوة و استغلال السلطة و النفوذ وردع تلك المظاهر.

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

العدالة: (Equity) فيقصد بها " تبني سياسات و قوانين تضمن التعامل مع المواطنين على قدم المساواة و دون تميز وفقا للنوع أو الدين أو الطبقة الاجتماعية أو النطاق الجغرافي...الخ).

الاستجابة:(Responsivenes) التفاعل مع احتياجات و متطلبات المواطنين بمختلف فئاتهم و مجالاتهم و الاستجابة لها.

المشاركة:(participation) أي الاشتراك في العملية السياسية و التنموية من خلال إبداء الرأي و الاشتراك في التخطيط و التنفيذ و التقييم.

الفعالية:(**efficience**) جودة الخدمات، ورضا المواطنين عنها.(ياسمين خضري، 2014، ص 7) [4]

الكفاءة: (**Effectiveness**): تسعى معظم الشركات إلى تحقيق نتائج جيدة وفقا لحاجتها المسطرة مع ضرورة أخذها بعين الاعتبار الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

الرؤية الإستراتيجية: (strategicvision) و تتطلب امتلاك صناع القرار أفاقا بعيدة لتحقيق الحكم الرشيد والتنمية البشرية.

2-3-أبعاد الحكم الراشد الجزائر:

يتميز الحكم الراشد بمجموعة من الأبعاد و التي تشكل جوهر المنطلقات الفكرية التي جاءت بها المؤسسات الدولية ضمن رهانات الحكم الراشد:

1. **البعد القانوني:** و يتجسد من خلال:

- ✓ شفافية الحسابات الحكومية.
- ✓ ضمان حكم القانون.
- ✓ تحسين كفاءة ومساءلة القطاع العام (The International Monetary Fund, and good governance , 1997 P 01).[5]
- ✓ شفافية السياسات المالية والنقدية (حسن نافعة، 2004، ص 95) .[6]
- ✓ تحقيق شروط مشروعية جميع تصرفات الهيئة الحاكمة و مطابقتها للقانون .
- ✓ مرجعية و سيادة القانون على جميع المسؤولين دون استثناء أي مسؤول أو حاكم.

2. **البعد الإداري**: و يبرز من خلال:

- ✓ ضرورة توفر جهاز إداري قوي يؤدي وظائفه الإدارية بصورة فعالة وبطريقة شفافة (محمد غربي، 2014، ص 160) .[7]
- ✓ محاربة الفساد الإداري و القضاء على مظاهر البيروقراطية.
- ✓ تدريب و تكوين الكفاءات البشرية من أجل زيادة الخبرة و الجودة لدى المنفذين.
- ✓ تطبيق سياسة الديمقراطية التشاركية.

✓ إشراك الدولة و المجتمع المدني في وضع السياسة العامة للبلاد (خنفري خيضر، 2011، ص 247) .[8]

3. **البعد السياسي**: و يتجسد من خلال:

✓ تعزيز استقلالية السلطة القضائية لتمكينها من تطبيق القوانين.
✓ تفعيل الشفافية وتجسيد مبدا المحاسبية.
✓ تعزيز الحوكمة الديمقراطية و دعمها(تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2016، ص 56) .[9]
✓ تحديد درجة الاستقرار و الأمن الضروريين لتجسيد الحكم الرشيد.
✓ دعم اللامركزية والحكم المحلي.
✓ احترام حريات الأحزاب السياسية (من إعداد الباحثين) .[10]

4. **البعد الاقتصادي و الاجتماعي**: و تكمن من خلال:

✓ التعاون مع أصحاب الحصص المالية.
✓ الاستعمال العقلاني للموارد العمومية.
✓ ضمان توزيع عادل للثروات بدون استثناء أي طبقة.
✓ ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.
✓ ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
✓ تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام (The human development report,2015, P15) .[11]
✓ المساواة بين الجنسين في كل المجالات المهمة بما في ذلك الحصول على التعليم (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2016، ص 40) .[12]

2-4- مؤشرات إدارة الحكم الراشد:

قبل التطرق إلى مؤشرات إدارة الحكم الراشد، سنقوم بتعريف ماهية مؤشرات الحكم الراشد أولا.

1. **تعريف مؤشرات إدارة الحكم الراشد**:

تعرف مؤشرات الحكم الراشد على أنها " أدوات تستخدم في التعبير عن التغيرات الاجتماعية التي تسعى لقياس مدى تحقيق الأهداف الاجتماعية " (محمد شلبي، 2002، ص 257) . **كما تعرف أيضا على أنها** " مجموعة من المقاييس و المعايير الكمية المناسبة لقياس أداء إدارة الحكم بالطريقة التي تمكننا من توضيح آثار إدارة الحكم على المتغيرات الاقتصادية".و في هذا الإطار سعى البنك الدولي العالمي على إيجاد مجموعة من المؤشرات الكمية التي من خلالها يمكن توضيح إنجازات إدارة الحكم وفي هذا المجال تم تحديد ستة مؤشرات لتحقيق الحكم الرشيد و ذلك على النحو التالي:

الأول: تلك العملية التي من خلالها يتم انتخاب المسؤولين والرقابة عليهم ومن ثم عزلهم عند الضرورة ولأجل تحقيق ذلك نستعين باثنين من مؤشرات إدارة الحكم وهما (مجلة الاقتصادي الخليجي، ، 2011، ص 8) :[13]

- مؤشر إبداء الرأي والمساءلة (Voice and Accountability) : يقيس هذا المؤشر مختلف الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية : الانتخابات الحرة، شفافية القوانين و السياسات، حرية الصحافة...الخ).

- مؤشر الاستقرار السياسي: (**Political Stability and Absence of Violence**): و يقصد به

احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب (تقرير مؤسسة البنك الدولي العالمي، 2008، ص 2.1) .[14]

الثاني: قدرة الدولة و الإمكانات المتاحة لها في الإدارة ذات الكفاءة للموارد وتطبيق السياسات الصحيحة والتي تعني المؤشرات الآتية:

- مؤشر الفاعلية الحكومية: (Gouvernement Effectiveness): و يقصد بالفاعلية الحكومية هو قدرتها على تهيئة السياسات الصحيحة وتنظيمها وتطبيقها والتي لا يمكن تحقيق ذلك إلا بوجود نظام إداري ذو كفاءة عالية.

والنظام الإداري الكفء يجب أن يتمتع بقدرات ومهارات تمكنه من إدارة الشؤون العامة للدولة فضلا عن تمكنه من منع حدوث التغيرات الأساسية في السياسات العامة للدولة ، وعدم تأثره بالضغوط السياسية ومحاولته على إيجاد الآليات الشفافة في مجال جذب الكوادر الوظيفية و بمستوياتها المختلفة (مجلة الاقتصادي الخليجي، 2011، ص 9) [15].

- مؤشر نوعية الأطر التنظيمية: (Regulatory Quality): ونعني بها قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك.

الثالث: احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تقوم بإدارة المعاملات الاجتماعية والاقتصادية في البلد وهذا يشمل المؤشرات الاتية:

- مؤشر سيادة القانون: (Rule of Law): يعتبر من أحد مبادئ الحوكمة حيث يعتبر جميع الأشخاص والمؤسسات، والكيانات، العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام القوانين التي تطبق على أساس المساواة وتكون متسقة مع المبادئ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وهي تستلزم بالإضافة إلى ذلك وضع التدابير اللازمة لضمان الامتثال لمبادئ سيادة القانون والفصل بين السلطات، والمشاركة في عملية صنع القرار وتجنب التعسف (ليان مكاي، 2015، ص 12) [16].

- **مؤشر مكافحة و محاربة الفساد**: (**Control of Corruption**): يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها و كبيرها، وكذلك "استحواذ" النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة (تقرير مؤسسة البنك الدولي العالمي، 2008، ص 2, 1).[17]

3. تحليل مدى نجاعة الحكم الراشد في الجزائر على ضوء المؤشرات الدولية :

فمن خلال هذا المحور سنحاول تحليل مدى نجاعة مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر و ذلك حسب مؤشرات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على غرار مؤشر سيادة القانون، و الشفافية و مكافحة الفساد نجد مؤشرات أخرى تتمثل في مؤشر المشاركة ، مؤشر حقوق الإنسان ، مؤشر الفرص الاقتصادية المستدامة و مؤشر التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2004،ص128) .[18]

3-1 مؤشر الفساد:

يعد مؤشر الفساد من المبادئ الرئيسية للحكم الراشد فزيادته يعد منعرجا سيئا للدول، اما انخفاضه فيدل على تحسن الممارسات السياسية و الاقتصادية.

فحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2016 يصنف مؤشر الفساد في الجزائر كما يلي:

الجدول رقم 1: مؤشر الفساد حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2016

السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016
مجموع النقط التي تحصلت عليها الجزائر في مؤشر الفساد	34	36	36	36	34
ترتيب الجزائر فيما يخص مؤشر الفساد في العالم من أصل 176 بلد	105	94	100	88	108

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2016.

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

الشكل رقم 1: مؤشر الفساد في الجزائر وفق تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2016

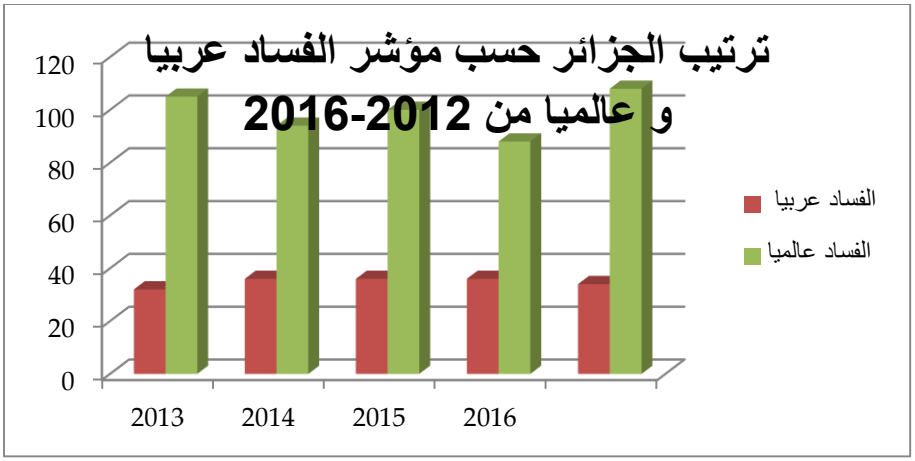

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال قراءتنا للمعطيات الواردة في الجدول رقم (1) و الصادرة عن تقرير منظمة الشفافية الدولية فيما يخص مؤشر الفساد ، فنلاحظ أن ترتيب الجزائر في هذا المؤشر حسب منظمة الشفافية الدولية يتأرجح بين الارتفاع و الانخفاض، حيث احتلت الجزائر 34 نقطة عالميا بمرتبة 105 سنة 2012 و هي نتيجة ليست مرضية، نتيجة لغياب الشفافية في بعض المعاملات الإدارية، أما السنوات الثلاث (من 2013، 2014،2015) فشهدت تذبذبا في التصنيف، رغم أن نتيجتها استقرت في 34 نقطة من أصل 100 نقطة، أما سنة 2016 فصنفت الجزائر في المرتبة 108 عالميا من أصل 176 دولة و هو أعلى ترتيب تسجله الجزائر و هو ما يدل على وجود مشاكل لا بد من معالجتها، حتى تتمكن الجزائر من تحقيق أهم مبدأ من مبادئ الحوكمة الرشيدة.

الجدول رقم 2: يبين مؤشر الشفافية حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنتي 2007 و 2008

السنوات / الدول	2007			2008		
	الدرجة من 10	الترتيب دوليا	الترتيب عربيا من أصل 20 دولة	الدرجة من 10	الترتيب دوليا	الترتيب عربيا من أصل 20 دولة
الجزائر	3.0	99	10	3.2	92	10

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير المنظمة الشفافية الدولية لسنة 2007 و 2008.

بناء على هذه المؤشرات نلاحظ أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة عالميا فيما يخص مؤشر الشفافية و ذلك نتيجة لقلة الشفافية فيما يتعلق بسياستها الاقتصادية و الاجتماعية ، بالإضافة إلى عدم الإفصاح عن المعلومات و البيانات المالية في المواقع الالكترونية من طرف بعض المؤسسات الاقتصادية العامة او الخاصة منها ، الأمر الذي أثر سلبا على تصنيف الجزائر في مراتب متأخرة عالميا حسب التقارير الدولية .

3-2.مؤشر سيادة القانون في الجزائر :

تشير الإحصائيات الصادرة عن تقرير البنك الإفريقي للحوكمة عن مجموعة معتبرة من مبادئ الحكم الراشد في الجزائر ، اما نحن بدورنا سنحاول تحليل كل من المؤشرات على حدى و من ابرز هذه المؤشرات نجد منها مؤشر سيادة القانون الذي يعد من أهم مبادئ الحوكمة (الحكم الراشد في الجزائر) و ذلك على النحو التالي

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

الجدول رقم 3: مؤشر سيادة القانون حسب تقرير البنك الإفريقي للحوكمة

مجموع النقاط من 100
الترتيب من أصل 54 دولة إفريقية

السنوات / المؤشر	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	من 2014 إلى غاية 2015	التغيرات من 2007 إلى غاية 2015
مؤشر سيادة القانون rule of law	52.0	49.9	45.4	42.3	40.8	40.3	44.7	31.9	-11.6
مؤشر المساءلة accountability	47.6	46.6	41.3	46.9	34.5	34.6	26.6	31.9	-11.6
مؤشر Personal Safety	40.2	43.9	47.6	46.9	34.5	34.6	33.6	51.9	-5.4
National Security الأمن القومي	65.0	65.0	65.0	70.0	60.1	60.1	89.3	78.3	+2.0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على
IBRAHIM INDEX OF AFRICAN GOVERNANCE | DATA REPORT 2007...2016

من خلال تقارير البنك الإفريقي للحوكمة محل الدراسة سنة2007 إلى غاية 2016 نستنتج أن مؤشر سيادة القانون في الجزائر عرف انخفاضا تدريجيا إبتداءا من سنة 2007 ب 52 نقطة ليسجل أدنى نقطة له في سنة 2015 ب 31.9 نقطة مقارنة بالسنوات محل الدراسة ، و تعود أسباب هذا التراجع إلى التأخر في حل بعض القضايا، إلى جانب ضعف التواصل و الحوار بين المحكومين و بين حاكمهم و بين الكيانات الخاصة.

أما فيما يخص مؤشر المساءلة فسجل انخفاضا مستمرا من 2007 (بـ 47.6) إلى غاية سنة 2015 (بـ31.9نقطة من أصل 100 نقطة) و هذا دليل على نقص الآليات الفعالة في الفحص او المساءلة ،كما وان بعض إجراءات المساءلة تأخذ وقت أطول. أما عن مؤشر الأمن القومي فسجلت الجزائر ارتفاعا كبيرا في كل من سنة 2010 2013، و 2015، بنقطة 70، 89.3 و 78.3 على التوالي و هذه النقط هي مؤشرات جيدة و ذلك بسبب الدور الفعال الذي قامت به الجزائر في

تحقيق الأمن و الاستقرار من خلال مكافحتها للإرهاب و الجماعات المسلحة و تحقيق مشروع المصالحة الوطنية، ناهيك عن دورها الفعال في حماية الحدود الجزائرية.

3.3.مؤشر المشاركة و حقوق الإنسان:

قصد تحليل مبدأ المشاركة و حقوق الإنسان في الجزائر سنستعين بالمؤشرات الواردة في التقرير السابق و ذلك على النحو التالي:

الجدول رقم4: مؤشر المشاركة وحقوق الإنسان حسب تقرير البنك الإفريقي للحكومة

مجموع النقاط من 100
الترتيب من أصل 54 دولة

إفريقية

السنوات / المؤشر	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	من 2014 إلى غاية 2015	التغيرات من 2007 إلى غاية 2015
Participation & Human Rights مؤشر المشاركة وحقوق الإنسان	41.6	34.5	36.7	38.5	38.2	41.2	45.9	45.6	+6.9
Participation مؤشر المشاركة	32.2	21.5	27.9	29.4	29.4	32.2	51.6	30.7	+1.3
Rights مؤشر الحقوق	49.8	37.0	38.1	38.2	38.2	38.2	38.6	52.2	+5.9
Gender مؤشر الجنس	42.6	45.0	44.1	47.9	47.1	53.1	47.4	53.8	+13.4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

IBRAHIM INDEX OF AFRICAN GOVERNANCE I DATA REPORT 2007...2016

REVUE DES SCIENCES COMMERCIALES Vol.17, N° 01 : Décembre 2018
ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

أما فيما يخص مؤشرات المشاركة وحقوق الإنسان التي تضم كل من المؤشرات الفرعية المتمثلة في مؤشر المشاركة، الحقوق و الجنس فنلاحظ أن مقدار التغير من 2006 إلى غاية 2015 قدر بـ +6.9 و هي نقطة جيدة ، و يعود ذلك إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في تقلد الوظائف والمسؤوليات بالإضافة إلى سن العديد من القوانين التي سعت إلى حماية حقوق المرأة ، و حقوق الطفل على سبيل المثال.

4.3.مؤشر الفرص الاقتصادية المستدامة:

اما عن مؤشر الفرص الاقتصادية المستدامة في الجزائر فيلخص وفقا لما يلي:

الجدول رقم5: مؤشر الفرص الاقتصادية المستدامة حسب تقرير البنك الإفريقي للحوكمة

مجموع النقاط من 100
الترتيب من أصل 54 دولة

إفريقية

السنوات / المؤشر	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	من 2014 إلى غاية 2015	التغيرات من 2007 إلى غاية 2015
Sustainable Economic Opportunity مؤشر الفرص الاقتصادية المستدامة	54.0	53.3	50.7	51.7	49.7	47.9	33.5	48.1	-5.2
Public Management مؤشر الإدارة العامة	64.2	64.3	59.1	62.0	60.1	56.7	50.6	39.4	-12.1

Public Management مؤشر الإدارة العامة	52.3	51.9	50.6	47.6	45.3	44.3	30.4	37.1	-3.8
Infrastructure مؤشر البنية التحتية	42.0	42.0	39.6	42.9	38.3	36.8	6.5	62.1	-2.5
Rural Sector مؤشر القطاع الزراعي	57.6	54.8	53.4	54.3	55.0	53.8	46.2	53.7	-2.6

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

IBRAHIM INDEX OF AFRICAN GOVERNANCE I DATA REPORT 2007...2016

تشير الإحصائيات ان مؤشر الفرص الاقتصادية المستدامة الذي يضم كل من مؤشر الإدارة العامة، البنية التحتية، بيئة العمل و القطاع الزراعي، فنلاحظ أن مقدار التغير من 2006 إلى غاية 2015 قدر -5.2 و هذا مؤشر ليس جيدا و ترجع أسباب هذا الانخفاض عموما إلى سوء تسيير الإدارة عامة و عدم توفر الظروف المعنوية و المادية للعامل التي تؤدي إلى قلة الإنتاج بالنسبة لمؤشري بيئة العمل و القطاع الزراعي.

5.3.مؤشر التنمية البشرية:

تعد التنمية البشرية من المؤشرات الدالة على الحكم الراشد، حيث تشمل على كل من مؤشر الرفاهية، مؤشر التعليم و مؤشر الصحة مع العلم ان هذه المؤشرات تشير إلى مدى تحقيق التنمية الاجتماعية في الدول. و لغرض تحديد واقع هذه المؤشرات سنقوم بتحليل الإحصائيات الصادرة عن البنك الإفريقي للحوكمة وفق النحو التالي:

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

الجدول رقم 6: مؤشر التنمية البشرية حسب تقرير البنك الإفريقي للحوكمة

مجموع النقاط من 100
الترتيب من أصل 54 دولة إفريقية

السنوات / المؤشر	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	من 2014 إلى غاية 2015	التغيرات من 2007 إلى غاية 2015
Human Development مؤشر التنمية البشرية	75.0	71.6	72.1	74.9	76.7	76.3	46.7	70.5	+3.3
Welfare مؤشر الرفاهية	61.3	64.8	65.6	66.5	68.5	68.5	40.8	61.6	+8.1
Education مؤشر التعليم	69.0	70.8	70.0	72.3	71.2	69.9	36.0	68.3	+8.4
Health مؤشر الصحة	94.8	79.3	80.8	85.7	90.4	90.4	63.2	81.6	-6.5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

IBRAHIM INDEX OF AFRICAN GOVERNANCE I DATA REPORT 2007...2016

أما مؤشر التنمية البشرية الذي يضم كل من مؤشر التعليم، الصحة و الرفاهية فنلاحظ أن مقدار التغير في هذه المؤشرات من 2006 إلى غاية 2015 قدر ب +3.3 و هي نتيجة مرضية لكنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب، خاصة و أن قطاع الصحة سجل انخفاضا قدر بـ -6,5 و ذلك بسبب سوء تسيير المستشفيات و غياب المعدات الطبية الآزمة في بعض المستشفيات . أما فيما يخص مؤشر الرفاهية فعرف تحسنا طفيفا من سنة 2007 إلى غاية سنة 2012 و ذلك بسبب ارتفاع نصيب الدخل الفردي خاصة أن تلك الفترة عرف الاقتصاد الجزائري فيها ازدهارا بسبب ارتفاع أسعار البترول ليعاود الانخفاض سنتي 2013 و 2014 و ذلك بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية السائدة و ارتفاع التضخم، أما بالنسبة لمؤشر التعليم فقد شهد ارتفاعا قدر بـ +8,4 من 2007 إلى غاية سنة 2015 و هذا راجع

إلى الإصلاحات المنتهجة من طرف المنظومة التعليمية و تعديل البرامج التعليمية كمحاولة من الدولة لتحسين المستوى التعليمي.

4-الخلاصة:

من خلال ما سبق يمكن القول أن الجزائر كباقي الدول حاولت وضع الركائز القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد ، تجسيد مبدأ القانون و الشفافية وذلك من خلال العديد من الآليات التي تم إنشائها للمساعدة على تحقيق سياسة الحكم الراشد، إلا أن إشكالية الدولة الجزائرية تكمن في غياب فعالية الممارسات الواقعية للحكم الراشد ، فلازالت الدولة تحتاج إلى تحقيق المزيد الإجراءات لتفعيل الرشادة في الجزائر، كنتيجة لوجود مشاكل في تسيير الشؤون العامة في الجزائر و عدم تطبيق قوانين صارمة في مكافحة الفساد الإداري و الاقتصادي، فعلى الرغم من إدخال بعض الإصلاحات السياسية الاقتصادية و الاجتماعية في السنوات الأخيرة، إلا أنها لم لازالت تعاني من مشاكل عدة ترجع إلى غياب رؤية إستراتيجية واضحة المعالم لميكانيزمات الحكم الراشد و التسيير المحكم في كل القطاعات. و قصد تحسين ممارسات الكم الراشد في لجزائر نوصي بضرورة تطبيق المساءلة لجميع المسيرين سواء في المؤسسات العامة أو الخاصة و تفعيل قنوات الحوار و الاتصال بين الحكومة و المجتمع المدني هذا من جهة، و تمويل برامج ومشروعات موجهة نحو تحسين الحكم ونوعية الحياة لمواطنيها، خاصة في مجالات تطوير البيئة الحضرية، وتمويل خدمات البنية التحتية، في مجالات السكن والصحة والتعليم والبيئة من جهة أخرى.

ISSN :1112-3818
EISSN : 2602-5396

المراجع:

1. القانون رقم 06/06 .(المؤرخ في 20 فبراير لسنة 2006) ، ***المتضمن القانون التوجيهي للمدينة***، الجريدة الرسمية ، العدد 15، الصادر في 12 مارس 2006 ، ص03، الجزء المبادئ العامة.
2. مكاي ليان. (2015). ***نحو ثقافة سيادة القانون***، الطبعة الأولى ، الجزء الثاني ، واشنطن: معهد الولايات المتحدة للسلام ، ص 12.
3. مجلة الاقتصادي الخليجي. (2011). ***مدى توافر مؤشرات إدارة الحكم وأثرها على النمو الاقتصادي***، العدد (19) ، ص 9.
4. نافعة حسن .(2004)، ***دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد***"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، ص 95 .
5. شلبي محمد. (2002)، ***المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الإقترابات و الأدوات***، الطبعة الرابعة، الجزائر ، دار هومة ، ص 257.
6. تقرير التنمية البشرية. (2004) ، ***برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع***، مطبعة كركي، بيروت، ص 128.
7. تقرير التنمية الإنسانية العربية. (2016)، ***الشباب و أفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير***، ص 56 .
8. تقرير مؤسسة البنك الدولي العالمي. (2008)، ***المؤشرات العالمية لإدارة الحكم 1996-2007***، ص ص 1،2
9. خضري ياسمين.(2014)، ***دليل تقييم الحوكمة الرشيدة في القطاعات الخدمية***، الجزء ماهي الحوكمة الرشيدة ، العراق، مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار، ص7.
10. خنفري خيضر. (2011)، ***تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و افاق***، الفصل الخامس ، الجزء الحكم الراشد المحلي و محاربة الفساد، جامعة الجزائر ، ص 247 .
11. غربي محمد و أخرون .(2014)، ***التحولات السياسية و إشكالية التنمية***، الطبعة الأولى، الجزائر: دار الروافد الثقافية للنشر، ص 160.
12. هندة غزيوي. (2016)، ***الجهود العربية و الدولية لمكافحة الفساد من منظور قانوني***، مجلة البحوث و الدراسات الانسانية، العدد12، ص 76.
13.A DECADE OF AFRICAN GOVERNANCE REPORT (2016), available at ***Ibrahim Index of African Governance*: 2007-2016.** General overview. Index evolution 2007-2016, PP12-13.| DATA (accessed 10 February 2018).
14.International Monetary Fund.(1997), ***good governance*** , available at http:/ www.gdrc.org/u-gov/doc-govern.pdf , (accessed 8 February 2018).
15.human development report. (2015), Chapter V, ***The transition to a sustainable work Sustainable development goals*** available at : hdr.undp.org/sites/default/files/2015_human_development_report.
16.PNUD. (2000) "***Report about development human***" , available at www.un.org/.../development/.../mdgreports/.../undp_poverty_repo (accessed 6 February 2018).

17.Transparency International report (2007), available at hdr.undp.org/sites/default/files/2015_human_development_report (accessed 7 February 2017).
18.Transparency International report.(2008) , available at:www.alijamaa1.unblog .fr.158- / 3 (accessed 8 February 2018).
19.Worldbank. (1992) , ***development in practice Govenance***, available at http:/ documents.worldbank.org/curated/en/.../pdf/multi0page.pdf, (accessed 4 February 2018.